التقرير الأول لبرنامج متابعة المحاكمات

قضايا الفساد الكبرى في إقليم كوردستان العراق

نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 ـ ديسمبر/كانون الاول 2023

هـذا التقريـر هـو نتـاج تعـاون بين برنامـج الأمـم المتحدة الإنمائي (مشروع مكافحة الفساد وتعزيز التحكيـم التجـاري)، مكتـب حقـوق الإنسـان ببعثـة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومجلس القضاء في إقليـم كوردسـتان العـراق، بتمويـل مـن بعثـة الاتحـاد الاوربي.

يركز البرنامج على متابعة قضايا الفساد الكبرى في محاكـم الجنايـات في اربيـل ودهـوك والسـليمانية، ويتابـع المحـاكمات والإجـراءات والاعمال القضائيـة، وتطبيـق النصـوص التشريعيـة، ومتابعـة نتائـج المحـاكمات وتحليلهـا، ومـن ثـم يقـدم توصيـات لتعزيـز التـدابير المختلفـة لمكافحـة الفسـاد.

في المرحلـة الاولى للبرنامـج تابـع الفريـق 100 قضيـة وراجـع 50 حـكماً قضائيـاً صـادراً في الاعـوام 2016 - 2022. في الاقليـم، شـملها التقريـر الـذي تضمـن نتائـج التحليـل الكمـي والنوعـي للقضايـا المتابعـة والمراجعـة والتوصيـات الموجهـة لـكل جهـة معنيـة بمكافحـة الفسـاد.

UNDP

Judicial Council

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

محل عمل البرنامج ومحتوى التقرير

مكانياً: محاكم الجنايات في أربيل ودهوك والسليمانية

موضوعياً: قضايا الفساد الكبرى والتي

تتضمن مبالغ مالية كبيرة

تتعلق بأفراد يشغلون مناصب رفيعة في الدولة

تهم الرأي العام أو تستهدف المبلغين عن الفساد

النتائج الرئيسية

1. مجموع قضايا الفساد الكبرى: المتابعة والمراجعة

القضايا حسب المحافظات

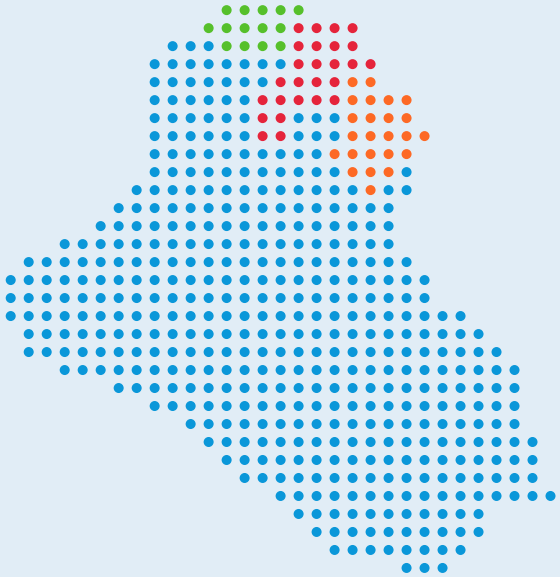

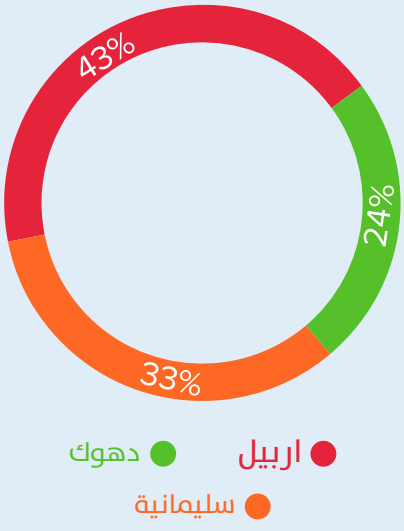

يشمل:

- 100 قضية متابعة: نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 – ديسمبر/كانون الاول 2023
- 50 حكماً مراجعاً: الاعوام 2016 - 2022

2. القطاعات الاكثر تأثراً بالفسـاد

القطاع	المتابعة	المراجعة	مجموع القضايا
وزارة المالية	26	11	37
وزارة الكهرباء	11	16	27
المجالس البلدية	18	8	26
وزارة التربية	7	6	13
وزارة الداخلية	7	5	12
وزارة الصحة	8	0	8
وزارة التعليم العالي	4	0	4
مكتب المحافظ / مجلس محافظة	3	0	3
وزارة التجارة	1	2	3
مجلس الوزراء/دائرة المنظمات غير الحكومية	2	0	2
وزارة الثقافة والاثار	2	0	2
وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية	2	0	2
وزارة الهجرة والمهجرين	2	0	2
وزارة البيشمركة	2	0	2
وزارة الدفاع	1	1	2
دائرة الاستثمار	0	1	1
وزارة الزراعة	1	0	1
وزارة الاعمار والاسكان	1	0	1
وزارة الصناعة والمعادن	1	0	1
وزارة النفط	1	0	1
مجموع	100	50	150

القطاعات الأكثر عرضة للفساد:

25%
من القضايا
وزارة المالية

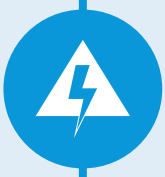

18%
من القضايا
وزارة الكهرباء

17%
من القضايا
المجالس البلدية

3. احـكام الإدانة والبراءة وإعادة التحقيق

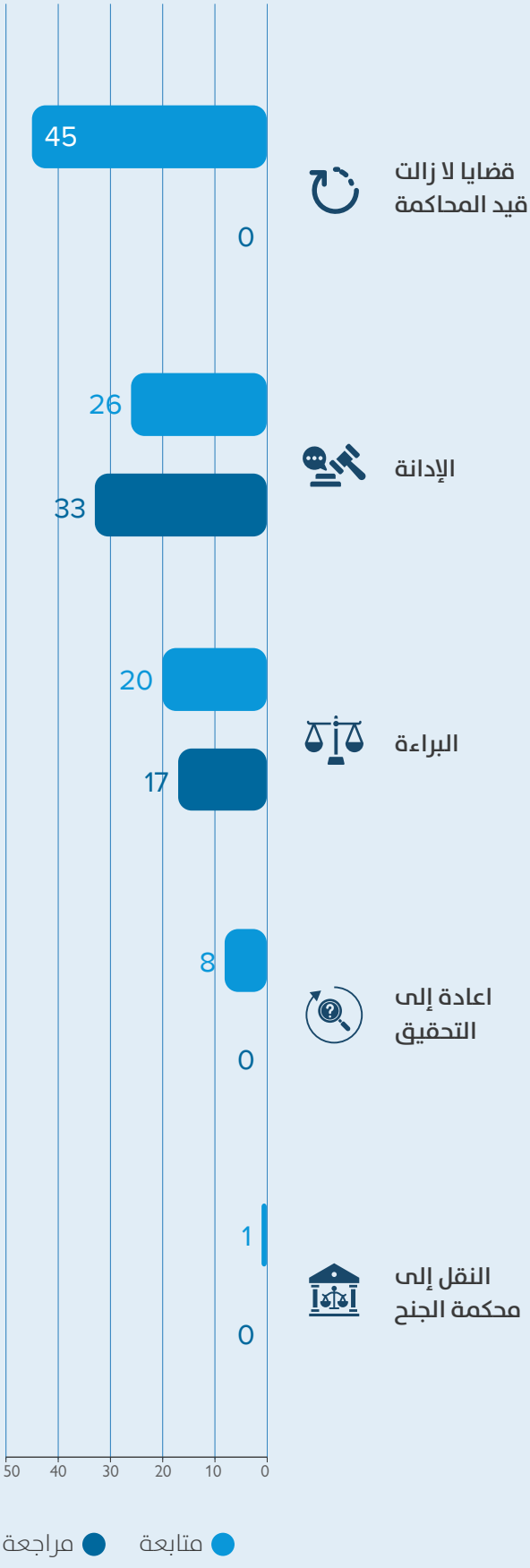

القضايا المتابعة

قيد المحاكمة
45 القضايا

تساوي عدد القضايا المحسومة والتي ما تزال قيد المحاكمة (46% إلى 45%).

باقي القضايا المتابعة

الإدانة
26 القضايا (47%)

البراءة
20 القضايا (36%)

اعادة إلى التحقيق
8 القضايا

النقل إلى محكمة الجنح
1 قضية

ارتفاع نسبي في عدد الادانة مقارنة بالبراءة (20 إلى 26) وانخفاضها مقارنة بالاحكام المراجعة.

ارتفاع عدد القضايا المرسلة لاعادة التحقيق (8 من 100 في المتابعة مقارنة بصفر في المراجعة).

القضايا المراجعة

البراءة
17 القضايا (34%)

الإدانة
33 القضايا (66%)

4. المناصب الوظيفية للمتهمين: خلو القائمة من المناصب الرفيعة

ملف المدعى عليه في قضايا الفساد

كان عدد المتهمين 257 متهمًا في 150 قضية

150
قضية

257
متهمًا

لوحظ قلة عدد المسؤولين رفيعي المستوى بين المتهمين، خلت القائمة من المسؤولين في درجات وزراء/ نواب برلمان وما إلى ذلك، وضمت فقط المدراء، رؤساء الأقسام الخ.

المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى

الموظفين الحكوميين ذوي الرتب المنخفضة

52% من المتهمين في القضايا المتابعة و49% في القضايا المراجعة كانوا موظفين عمومين ذوي رتب منخفضة نسبياً.

القضايا المتابعة
52%

القضايا المراجعة
49%

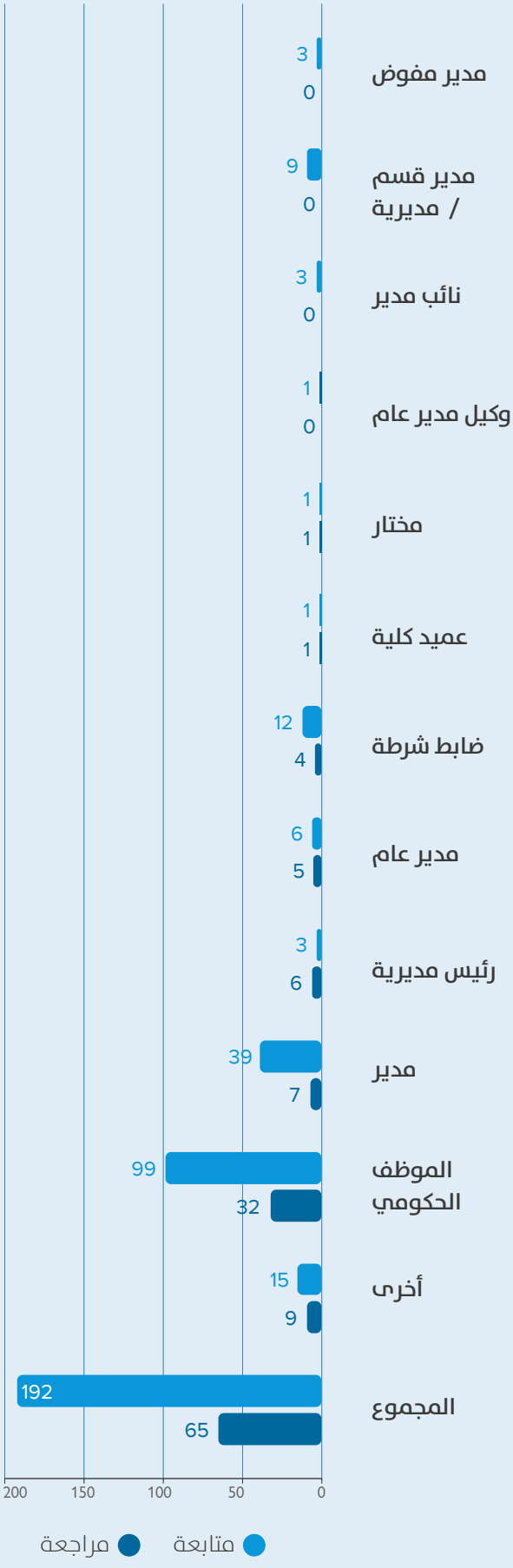

5. جرائم الفسـاد وفق المواد القانونية الاكثر استخداماً

القضايا المتابعة

زيادة في عدد الجنايات الخاصة بالاضرار العمدي باستغلال الوظيفة العامة (44 من 7).

اللجوء إلى محاكمة جرائم الاخلال بالواجبات الوظيفة) العامة تحت المادة) 340 كجناية في مفارقة عن المستوى الاتحادي.

المادة 340 (الجنايات)

44 القضايا

الإضرار المتعمد بالممتلكات أو المصالح العامة، والإخلال بالواجبات

تهم رئيسية أخرى (القضايا المتابعة)

ثبات في عدد جرائم الرشوة وانخفاض في عدد جرائم الاختلاس.

16 القضايا — الاختلاس (المادة 315)

15 القضايا — الرشوة (المادة 307)

10 القضايا — استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية (المادة 316)

القضايا المراجعة

الاختلاس (المادة 315)

18 القضايا

الرشوة (المادة 307)

11 القضايا

سوء استخدام سلطة الرسمية (المادة 340)

7 القضايا

القضايا حسب التهم الموجهه

6. طول آمد التقاضي لجرائم الفساد المتابعة

تفاوت كبير بالمقارنة بالمستوى الاتحادي

إحصائيات طول المدة المحاكمة

القضايا

55%

يتم الانتهاء منه في 5 جلسات أو أقل

أطول محاكمة

24 جلسة

عدد الجلسات للقضايا التي تم متابعتها

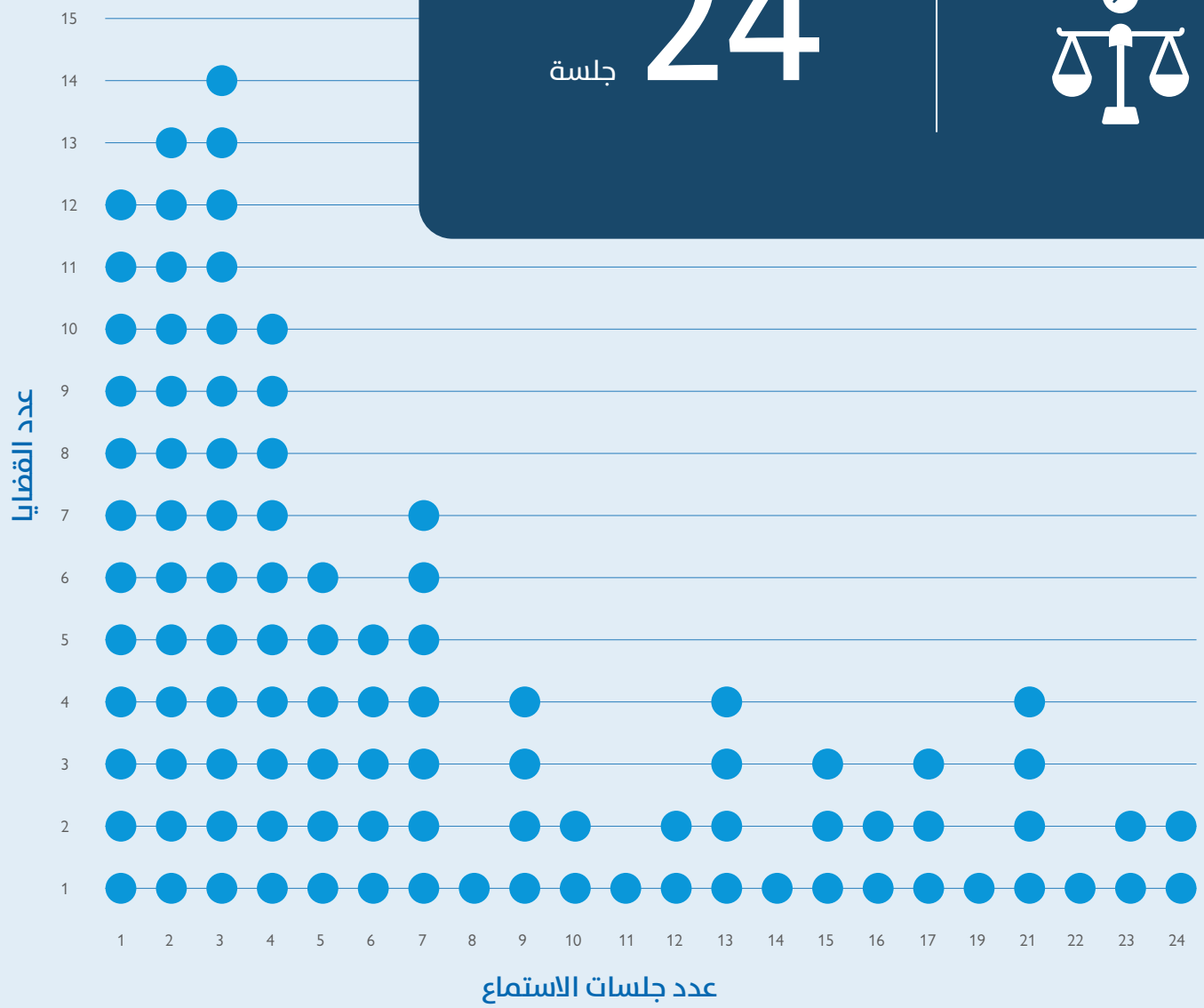

7. المحاكمات الغيابية مقابـل الحضورية (الوجاهية)

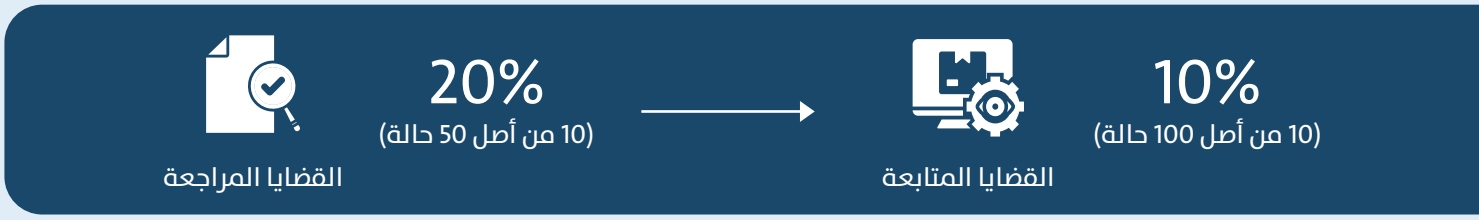

تفاوت كبير في قضايا المتابعة مقارنة مع المستوى الاتحادي.

القضايا المراجعة

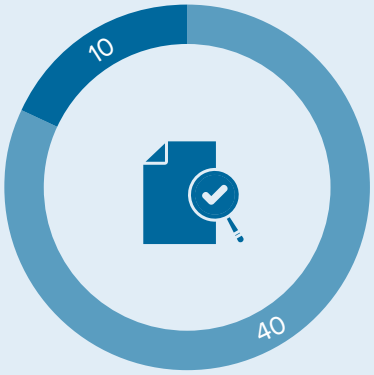

القضايا المتابعة

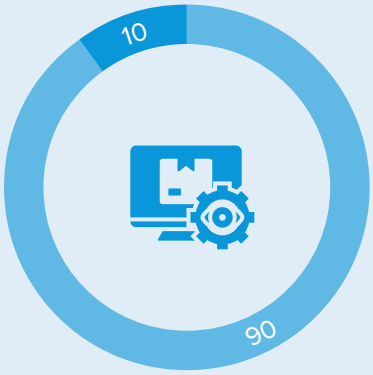

8. التمثيـل القانوني مقابل المسـاعدة القانونية بالانتداب

سجلت البيانات نسبة متساوية (28%) من جملة القضايا المتابعة والمراجعة التي تم فيها انتداب محامين من قبل المحكمة.

القضايا المراجعة

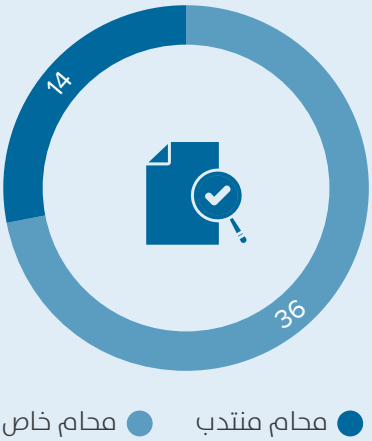

القضايا المتابعة

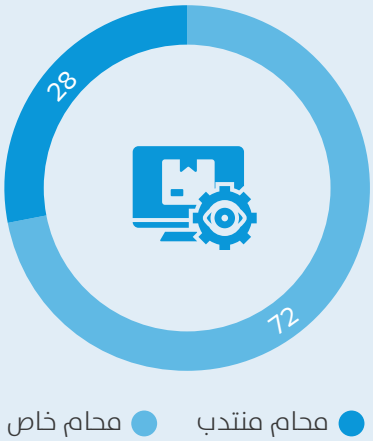

9. الممثل القانوني للمؤسسـات الحكومية وطلب الشـكوى

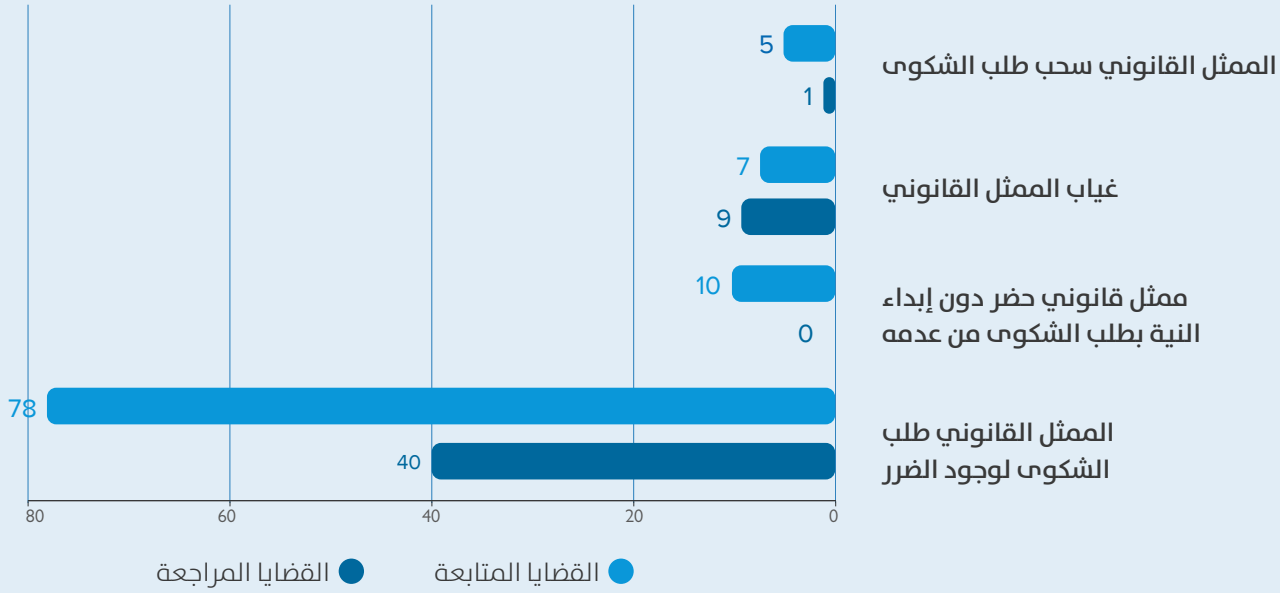

ارتفاع كبير في نسبة حضور الممثليين القانويين وطلب الشكوى والمطالبة بالتعويض عن الاضرار.

ما زال هناك نسبة لغياب وسحب المطالبة بالتعويض من قبل الممثليين القانونيين.

مشاركة الممثلين القانونيين

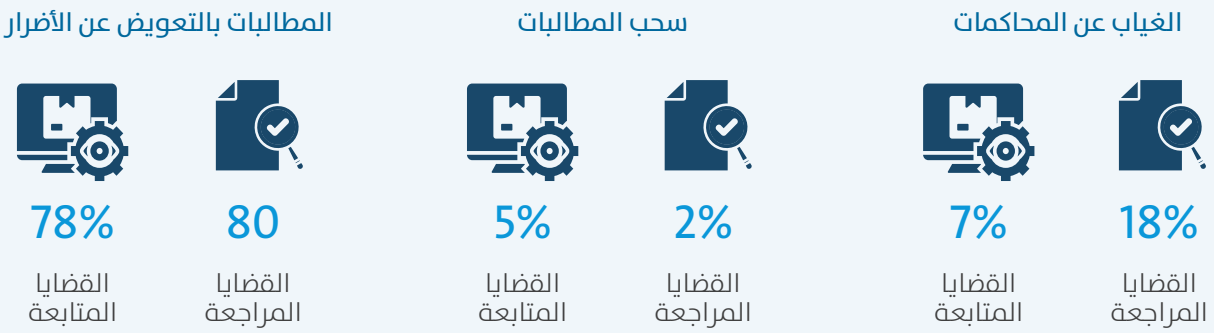

10. حضـور ومتابعة المحـاكمات (منظمات المجتمع المدني والجمهور)

يكفل الدستور علنية المحاكمات وحق الوصول والحضور، وفق ضمانات الأمن والنظام.

لوحظ عدم حضور أي من المنظمات أو افراد في جلسات المحاكمات، ذكرت القيود المفروضة على المنظمات كتحدي كبير.

لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي في مكافحة الفساد عبر اعداد التقارير الاستقصائية ودعم التحقيقات.

التوصيات

إلى حكومة إقليم كوردستان العراق، ومجلس القضاء، ونقابة المحامين، والمجتمع المدني والدولي وكلٌّ حسب اختصاصه:

- إنشاء محاكم متخصصة لقضايا الفساد الكبرى.
- تحديث قانون العقوبات ليتوافق مع الاحتياجات الانية والمعايير الدولية (الرشوة في القطاع الخاص مثلا).
- تشريع قانون ومنظومة لحماية المبلغين والمخبرين والشهود والخبراء والضحايا.
- الحد من السلطة التقديرية للمؤسسات المتضررة في عدم تقديم أو سحب المطالبات بالتعويض عن الاضرار.
- تعزيز الرقابة في القطاعات المتأثرة بالفساد وتبني تدابير إصلاحية .
- إصلاح الإجراءات الجنائية لتحسين القدرات التحقيقية.
- تنفيذ نظام إدارة القضايا الإلكترونية لتسريع الإجراءات وجمع الأدلة.
- توحيد سياسة إصدار الأحكام.
- تعزيز الاستقلال المالي والإداري لمكتب الادعاء العام.
- دعم المبادرات التي تمكّن الجهات الفاعلة المدنية من المشاركة في أنشطة مكافحة الفساد الأوسع نطاقاً.
- دعم المنظمات الدولية لجهود الحكومة في وضع أطر قانونية قوية وآليات لاسترداد الأصول وعبر التعاون الدولي والاقليمي.